من دون توهم امتداد وتخلله وبذا ليس بديهيا عند احد بل يمتنع بديهيته كما يحكم بالعقول السليمة ولا اقل من ان يكون نظريا
غريقا في النظرية فالذي هو بديهي عند الكافة من العقلاء غير الذي اخترعه وادعى بديهيته وبذا من غلبة سلطان الوهم فاختفى
عليه ما يحكم به ملك العقل فافهم ثم لعل عقد هذه الدعوى الاحدوث الحوادث اليومية في الدهر وتقدم الباري عز وجل تقدما
سرمديا متعاليا عن التقرر اصلا بني عليه اقامة الحجة على حدوث الجائزات في الدهر بطريق الطرد حتى الاول ان الباري عز وجل
سلطانه متقدم على الحادث اليومي لتقدما سرمديا وهذا الحادث اليومي متاخر عنه تاخرا دهريا يمتنع بحسبه تخلل ممتد او توهمه بينهما
سبحانه وتبيه فقد استبان ان يكون جميع المعلولات من المبدعات والكائنات بالسرمد في درجة هذا الحادث اليومي في التاخر
عن المبدع تاخرا دهريا غير متقدر بحسب مبنى العدم في الدهر والا لزم تصور الامتداد في الدهر فينقلب الدهر زمانا او الثابت متغيرا
هو الفاسد بالا والنسبة الدهرية نسبة متقدرة وذلك كله خلف بالحكومة الفطرية والضرورة البرهانية اليس اذا استيطر العالم في
التكوينات والابداعيات بالحدوث الدهري والسرمدية الموجودية كان للجاعل بالاضافة الى المبدعات المعية الازلية في الدهر
متجاوزا عن حد هذه المعية الخاصة فقد وقع في الدهر حدود بحسب ازلية المبدعات وحدوث الكائنات فلزم في الدهر تقدر
ويلزم اذن ان يكون نسبة الباري الحق تعالى جده الى ما عدا ذاته نسبة متقدرة ويلزم التدريج والسيلان في شيونه واضافاته
بذا قال في قبسات وانت قد عرفت ان هذه شجرة اجتثت من اصلها من الارض ما لها من قرار اعلم ان جعل هنا كون نسبة الباري
الحق تعالى مجردة متحدة متقدرة مغلوطا وقد تكرر هذا في كتبه بل تاره يبني في بعض المواضع من كتبه دليلا على ثبوت المعية الدهرية الغير
الزمانية مع الحوادث الزمانية وعلى بني حدوث الممكنات دفعة دهرية ولم يظهر لهذا الى الآن وجه بل هو تكذيب بحكم الفطرة ولما
قال سبحانه كل يوم في شان فنسبة الى شيونه تعالى متحدة وهذا انما في تنزيهه عن الزمان فان معناه عدم الحاجة اليه وعدم تخصصه
به وليس معناه ان ليس له سبحانه نسبة متجددة نعم لا نصح التجدد في ذاته وصفاته الكمالية التي هي مبدا الاضافات فذاته سبحانه مع
صفاته الكمالية موجودة في نفس الامر من دون حاجة الى هذه وساير الممكنات ثم اذا وجد الممكنات على سبيل التعاقب على ما يقتضيه
الحكمة والممكنات منها ما هي متجددة في النفس الامر من تعقبه العيا الى ما يتجدد فهو سبحانه تاره يكون قبل وتاره بعد وتاره مع
كم قال قبل كل شيء هو الله وبعد كل شيء هو الله فالتجدد بالذات انما هو في الممكنات ويتجدد ويحدث في ذاته تعالى نسب
متعاقبة العيا ومن ادعى بطلان هذا فعليه البيان نعم لما ادعى اتباع الفلاسفة ان لا تجدد ولا تعاقب في وعاء الدهر والزمان مع
ما فيه قدم دهري لزم ان لا يكون له سبحانه مع الممكنات نسبة متجددة لكن هذا باطل وقد ابطلناه من قبل ببراهين قاطعة ثم قال بعد

ذكره

ذكره هذه الحجة فان ازعجك شيطان الوهم ان الامتداد في الدهر والتجدد في صفات الرب واجب اللزوم على كل حال فان الله سبحانه
على تقدير حدوث العالم كان موجودا اولا مع عدم العالم في الدهر ثم هو موجود مع العالم بعد حدوثه في الدهر آخرا فلزم الامتداد
في الدهر وتجدد وصف الافاضة للرب بعد اللا افاضة شبنتاك على سبيل الحق بان الله سبحانه اما ان فلان العدم الشيئا
فيصح اعتبار المعية بالنسبة اليه او حقيقة صرف الليس والانتفاء لا شيء البرعنه بالليس والانتفاء على خلاف الامر في الاشياء المبدعة
الموجودة الثابتة واما ثانيا فلان الله سبحانه ليس وجوده في الدهر بل هو تعالى متعال عن الزمان والدهر على خلاف الامر
في المبدعات فانها موجودة في الدهر والسرمد وان اشتركا في سبيل الثبات والارتفاع عن افق التقضي والامتداد
الا انهما مختلفان باحتمال سبق العدم الصريح بالفعل او بالامكان لا في السرمد فاذن المبدعات والكائنات موجودة
في الدهر جميعا فلو كانا بالتقدم والحدوث في الدهر لزم ان يصح توهم الامتداد في الدهر واختلاف النسبة في الموجودات
في الدهر الى الباري الحق سبحانه بالمعية واللا معية فيكون هي نسبة متقدرة امتدادية واما اذا كانت هي باسرها موجودة
في الدهر بعد العدم الصريح غير موجودة في السرمد ازلا وابدا فكانت جميعا بحسب تلك المعية على نسبة واحدة في درجة واحدة
والباري الفعال بحسب ذاته الحقة متقدم عليها تقدما دهريا سرمديا غير حاصل الوجود في الدهر ابدا فلا امتداد في الدهر
ولا تقدر في النسبة واما ثالثا فلان سلب الشيء عن الشيء ليفتقر الى تحقق مسلوب ومسلوب عنه بتقدمه وليس كفي ثبوت
للسلوب عنه فقط وكذلك اضافة الى شيء والتصاف بشيء فهذه الامور لا يتحقق بتحقق شيء واحد لا غير بل يستدعي
شيئا يتقدمها وما ذات واحدة فاذا كان الجاعل موجودا السرمدية لا غير لم يتحقق اضافة سبحانه الى شيء او سلب او
سلب شيء عنه اصلا ثم انه ابدع جملة الموجودات جملة واحدة صدق عليه حمل الموجود عليها حمله بالاطلاق العام الدهري
فاين هناك لذاته الحقة وصفان يحكم عليهما بالسبق واللحوق في الدهر وعلى القدر المشترك بالتسابق والتلاحق وذلك هو الذي
لم يعرفه بالتغير والتدريج واما رابعا فلان وجود المجعولات قاطبة على تقدير الاستيعاب الحدوث الدهري لقطع في وعاء
الثبات الذي هو الدهر بلا عن العدم الصريح وواقعا في خيره لا في حد متاخر متجاوز عن حده فلا يتجاوز في الدهر حد اللا افاضة
من حد اللا افاضة فلا يتصور هناك تسابق وتلاحق بحسب حدين في الدهر بخلاف ما اذا تسرمد بعض المجعولات دون بعض
فان ذلك يستوجب للافاضتين الموجودتين حدين متمايزين في الدهر وان يكون تقرر الافاضتين في ذات المفضي بالحق
وجودا فاضتين بحسب ذلك على سبيل التعاقب واللحوق بتنه انتهى هذا الكلام في القبسات وانت لا ريب عليك ان الحكم

منه تحقق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)